«GFH» تضاعف أصولها إلى 50 مليار دولار خلال 3 سنوات.. وعمليتا تخارج قبل نهاية استكمال الاستحواذ على حصة إضافية «بعقارات السيف» خلال أسبوعين

كتبت: زينب إسماعيل

كشف هشام الريس الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة «جي إف إتش» المالية، عن توجه المجموعة لمضاعفة حجم أصولها المدارة من أكثر من 24 مليار دولار أمريكي إلى 50 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، مدفوعة بالنمو والاستحواذات الاستراتيجية.

وأوضح الريس، في مقابلة مع «CNN الاقتصادية»، أن البنك يعتزم استكمال الاستحواذ على حصة إضافية تبلغ نحو 20.6% في شركة «عقارات السيف» المدرجة في بورصة البحرين خلال الأسبوعين المقبلين، بما يمنحه حصة الأغلبية في الشركة، ويفتح المجال أمام توسيع أنشطتها لتصبح لاعباً رئيسياً في قطاع التطوير العقاري على مستوى البحرين والمنطقة، إلى جانب نشاطها في قطاع التجزئة والمجمعات التجارية.

وكشف الريس عن استعداد المجموعة لإعلان عملية تخارج أو اثنتين إضافيتين قبل نهاية العام الحالي، بعد وصول عدد من الاستثمارات إلى قيمتها المستهدفة، مؤكداً أن التوترات الجيوسياسية لم تؤثر في شهية المستثمرين الأفراد، إذ سجلت المجموعة خلال الأسابيع الأخيرة أفضل معدلات توظيف للاستثمارات في تاريخها.


○ هشام الريس.

وأضاف أن المجموعة حققت تخارجات ناجحة من عدد من المحافظ الاستثمارية خارج المنطقة، لا سيما في الولايات المتحدة ضمن قطاعي البنية التحتية والطاقة، بعوائد تجاوزت ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر، ما أسهم في إعادة أكثر من 250 مليون دولار إلى العملاء، وتحقيق رسوم أداء تجاوزت 20 مليون دولار خلال الربع الثالث الأخير.

أما بشأن إدراج أسهم المجموعة في السوق المالية السعودية «تداول»، فأكد أن «جي إف إتش» حصلت على موافقة الجهات الرقابية في البحرين، مشيراً إلى وجود ترحيب بالملف، إلا أن المجموعة تفضل التريث لاختيار التوقيت المناسب وظروف السوق المواتية، بما يحقق أفضل قيمة مضافة ويعزز مستويات السيولة للمساهمين.

وفيما يتعلق بالنتائج المالية للربع الثالث، أشار الريس إلى ارتفاع صافي الأرباح بنسبة 18% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 40 مليون دولار، رغم تراجع الإيرادات بنسبة 5%، مرجعاً ذلك إلى ارتفاع تكلفة التمويل في ظل التقلبات الجيوسياسية الإقليمية وارتفاع أسعار الفائدة، مقابل الأداء القوي لقطاع إدارة الثروات والاستثمار.

بنك ABC الإسلامي يعلن أرباحا صافية بقيمة 21.8 مليون دولار أمريكي لفترة الأشهر التسعة من عام 2026

أعلن بنك ABC الإسلامي أمس نتائجه المالية لفترة الأشهر التسعة من عام 2026، حيث حقق البنك أرباحًا صافية بلغت 21.8 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 39.4 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي بعد احتساب الربح على المرابحات والمبالغ الأخرى المستحقة الدفع قبل الإسناد إلى أشباه حقوق الملكية 133.2 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 3.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين انخفض صافي الدخل العائد إلى أشباه حقوق الملكية بنسبة 1%.

استقرت المصروفات التشغيلية عند 7.4 ملايين دولار أمريكي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي تعليقه على هذه النتائج، صرّح حمّاد حسن، العضو المنتدب لبنك ABC الإسلامي، قائلًا: «خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، اتسم الأداء التشغيلي لبنك ABC الإسلامي بالمرونة، مدعومًا باستقرار الإيرادات والانضباط في إدارة التكاليف، إلى جانب القاعدة الرأسمالية القوية للبنك. وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، وما فرضه ارتفاع مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من ضغوط على الأرباح الصافية، ظل أداؤنا التشغيلي المعدل قريبًا من مستوياته المسجلة في الفترة السابقة، بما يعكس قدرة البنك على التكيف مع الظروف المتغيرة. نحرص على اتباع نهج حكيم في احتساب المخصصات بما يتلاءم مع الأوضاع الراهنة ويدعم المرونة المالية للبنك على المدى الطويل.


○ حماد حسن.

لا تزال ميزانيتنا العمومية في وضع سليم، مستندة إلى قاعدة رأسمالية راسخة، إذ تبلغ النسبة الكلية لكفاية رأس المال 37%، مما يوفر أساسًا قويًا لدعم عملائنا والاستفادة من الفرص المناسبة.

ومع اقترابنا من نهاية العام، ينصب تركيزنا على مواصلة ترسيخ مرونتنا المالية والتشغيلية، وضمان سلامة وصحة موظفينا، ودعم عملائنا، إلى جانب الحفاظ على قوة وجودة الميزانية العمومية».

وفيما يلي ملخص تفصيلي للنتائج المالية:

أداء الأعمال (فترة ثلاثة أشهر):

بلغت الأرباح الصافية للربع الثالث 5.7 ملايين دولار أمريكي، مقارنة مع 12.5 مليون دولار أمريكي للربع نفسه من العام الماضي.

استقرت المصروفات التشغيلية عند 2.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أداء الأعمال (فترة التسعة أشهر):

بلغت الأرباح الصافية 21.8 مليون دولار أمريكي، بانخفاض نسبته 44.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

بلغت مخصصات الخسائر الائتمانية للفترة 13.9 مليون دولار أمريكي، وذلك مقارنة مع 2.6 مليون دولار أمريكي استرداد مخصصات تم تسجيله خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

استقرت المصروفات التشغيلية عند 7.4 ملايين دولار أمريكي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الميزانية العمومية:

بلغ إجمالي موجودات بنك ABC الإسلامي 3.002 مليارات دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2026، مقارنة مع 3.274 مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

بلغت الاستثمارات 1.344 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 1.510 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025، حيث تضمنت بشكل أساسي صكوكًا صادرة عن مؤسسات مالية وجهات سيادية وشركات.

سجلت مستحقات المرابحة، والإجارة، وتمويلات المشاركة 1.582 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 1.700 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

استقر إجمالي حقوق المساهمين في 30 سبتمبر 2026 عند 383 مليون دولار أمريكي دون تغيير مقارنة بنهاية عام 2025.

بقيت قاعدة رأس المال للبنك قوية جدًا، حيث سجلت النسبة الكلية لكفاية رأس المال 37%، وشكل رأس المال من الفئة الأولى النسبة الأكبر، إذ بلغت 36.5%.



وكيل النقل البري والبريد تستقبل الرئيس التنفيذي لشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)

استقبلت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل النقل البري والبريد بوزارة المواصلات والاتصالات، المهندس ياسر عبدالرحيم العباسي الرئيس التنفيذي لشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك).

وفي هذا السياق، أكدت وكيل النقل البري والبريد حرص وزارة المواصلات والاتصالات على مواصلة تطوير منظومة النقل البري والخدمات اللوجستية في مملكة البحرين، وتعزيز التكامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يدعم مسارات التنمية الاقتصادية ويواكب متطلبات النمو الصناعي، مشيدةً بالدور الحيوي الذي تضطلع به شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك)، باعتبارها إحدى الشركات الوطنية الرائدة في القطاع الصناعي والبتروكيماوي، وبإسهاماتها في دعم الاقتصاد الوطني.

وجرى خلال اللقاء بحث فرص تعزيز التعاون المشترك في مجالات النقل البري والخدمات اللوجستية المساندة للقطاع الصناعي، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات وتلبية متطلبات هذا القطاع الحيوي.



«إنفراكورب» و Nobu Hospitality تعلنان وجهة فاخرة للإقامة في مملكة البحرين

أعلنت «إنفراكورب» Infracorp شراكتها مع «نوبو» Nobu لتطوير وجهة جديدة تحمل علامة Nobu في منطقة «مارينا باي» بجزيرة «ريف آيلاند»، في خطوة نوعية تضاف الى قطاع الضيافة والمطاعم بدخول هذه العلامة التجارية العالمية المرموقة إلى مملكة البحرين.

وتم إعلان هذه الشراكة خلال حفل توقيع احتضنته «إنفراكورب» في مقرها بالمنامة بحضور فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة رئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض، حيث قام طلال المحروس الرئيس التنفيذي لـ«إنفراكورب» وتريفور هورويل الرئيس التنفيذي لـ Nobu Hospitality بتوقيع اتفاق الشراكة بينهما.

ويُتوقع أن يسهم المشروع الذي سيقام على الواجهة البحرية في تعزيز قطاع السياحة والضيافة الفاخرة في البحرين، حيث سيضم فندقاً يحمل علامة Nobu، ومطعماً مميزاً لنفس العلامة، بالإضافة إلى وحدات سكنية فاخرة، مما يخلق وجهة متكاملة تجمع بين خدمات الضيافة، والمطاعم الراقية، والسكن الفاخر. ويمتد المشروع على مساحة إجمالية للبناء تبلغ حوالي 51,000 متر مربع، ومن المتوقع أن يستغرق تطويره ثلاث سنوات.

وفي تصريح فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة رئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض بهذه المناسبة قالت فيه:

«نرحب بقرار شركة Nobu Hospitality دخول السوق البحرينية من خلال شراكتها مع «إنفراكورب» Infracorp. يُعد التعاون بين القطاعين العام والخاص ركيزةً أساسيةً لاستراتيجية السياحة في مملكة البحرين، فنحن نعمل بشكل وثيق مع مجلس التنمية الاقتصادية والمطورين المحليين لتحديد الفرص التي تتيح للعلامات التجارية العالمية الرائدة ترسيخ حضورها في المملكة. ويُعتبر مشروع Nobu المخطط له في «مارينا باي» نموذجاً لما يمكن أن يحققه هذا التعاون، إذ سيسهم في توسيع خيارات الضيافة الفاخرة والمطاعم في مملكة البحرين، ويعزز مكانة المملكة كوجهة سياحية إقليمية».

وفي هذا السياق، صرّح طلال المحروس الرئيس التنفيذي لـ«إنفراكورب» قائلاً: «نحن فخورون بشراكتنا مع Nobu Hospitality لإضافة هذا المشروع المتميز إلى «مارينا باي»، إذ تعكس هذه الشراكة طموحنا لإنشاء وجهات فريدة تجمع بين أرقى معايير الضيافة والتصميم والحياة العصرية على الواجهة البحرية، حيث تقدم السمعة العالمية لعلامة Nobu ونهجها الفريد في تقديم مفهوم الفخامة الخيار الأمثل لـ «مارينا باي»».

ومن جانبه قال تريفور هورويل الرئيس التنفيذي لـNobu Hospitality قائلاً: «تُمثل البحرين محطة نوعية مهمة في مسيرة Nobuضمن مساعينا لزيادة حضورنا في منطقة الشرق الأوسط، ولطالما تمحور تركيزنا حول ابتكار تجارب تجمع بين تقديم المأكولات الاستثنائية، والتصميم المدروس، والخدمة الخاصة لتلبية تطلعات الضيوف. ومن خلال شراكتنا مع «إنفراكورب Infracorp سنتمكن من تقديم هذه التجربة في سوق جديدة، مع مراعاة الطابع والثقافة المحلية في آن واحد، فنحن نؤمن بأن مملكة البحرين تحظى بإمكانات هائلة، ويسعدنا أن نكون جزءاً من البيئة السياحة والضيافة المتطورة في مملكة». ويأتي هذا المشروع في إطار جهود مملكة البحرين الرامية إلى استقطاب العلامات التجارية العالمية الرائدة في قطاع السياحة والضيافة، إذ يعمل مجلس التنمية الاقتصادية في هذا الصدد بشكل وثيق مع المستثمرين لتأسيس أو تطوير أعمالهم في المملكة، وربطهم بالفرص المتاحة ويقدم لهم الدعم اللازم طوال تجربتهم الاستثمارية. ويعكس تعاون مجلس التنمية الاقتصادية معNobu Hospitality و«إنفراكورب» هذا النهج، حيث يقدم دعماً مستمراً في ظل تنامي الفرص المتاحة في مملكة البحرين. ويواصل قطاع السياحة في المملكة تنويع خدماته، مدعوماً باستثمارات متواصلة في الوجهات متعددة الاستخدامات، وبتوافر شبكة مواصلات إقليمية ودولية قوية، وفرص سياحية متنامية تشمل الترفيه والثقافة والمطاعم، ومرافق عالمية المستوى، وبرنامج حافل بالفعاليات الرياضية والثقافية والتجارية على مدار العام.

مصرف البحرين المركزي يجتاز التدقيق الرقابي السنوي لنظام إدارة أمن المعلومات وفق المعيار الدولي ISO/IEC 27001:2022

اجتاز مصرف البحرين المركزي بنجاح التدقيق الرقابي السنوي لنظام إدارة أمن المعلومات، وذلك وفقاً للمعيار الدولي المحدّث ISO/IEC 27001:2022.

وبهذه المناسبة، أكّد محمد عبدالكريم، المدير التنفيذي للخدمات الإدارية بمصرف البحرين المركزي، أن هذا الإنجاز يعكس التزام مصرف البحرين المركزي بالمحافظة على أعلى معايير أمن المعلومات والمرونة التشغيلية، بما يدعم دوره في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو والتطور المستدام لقطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين.


○ محمد عبد الكريم.

من جانبه، قال محمد أحمد السليطي، مدير وحدة الأمن السيبراني بمصرف البحرين المركزي: «يولي مصرف البحرين المركزي أهمية قصوى لأمن المعلومات والمرونة في مواجهة التهديدات السيبرانية، ويواصل التزامه بحماية أصوله المعلوماتية والإدارة الاستباقية للمخاطر السيبرانية المتطورة والمحافظة على أعلى معايير الحوكمة وفقا لأفضل الممارسات الدولية. ويعكس هذا الإنجاز جهود المصرف المستمرة لتعزيز منظومة أمن المعلومات وترسيخ ثقافة التحسين والتطوير المستمر». ويُعد المعيار الدولي ISO/IEC 27001:2022 إطاراً معترفاً به دولياً لإنشاء أنظمة إدارة أمن المعلومات وتطبيقها والمحافظة عليها وتحسينها بشكل مستمر. ويؤكد اجتياز التدقيق الرقابي السنوي فاعلية السياسات والإجراءات والضوابط المعتمدة لدى مصرف البحرين المركزي في مجال أمن المعلومات، وذلك من خلال تقييم مستقل وفقاً للمتطلبات والمعايير الدولية.


○ محمد السليطي.

خالد الأمين يستعرض تجربة البحرين في تعزيز الأمن الغذائي خلال حوار «الفاو»

الأمين: تنويع مصادر الإمداد الغذائي والتكامل الخليجي والشراكة مع القطاع الخاص ركائز لبناء منظومة غذائية مرنة ومستدامة

شارك خالد علي الأمين رئيس لجنة القطاع الغذائي بغرفة تجارة وصناعة البحرين، متحدثاً في حوار السياسات الغذائية والزراعية (FAO Agrifood Policy Majlis)، الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للاستثمار (MENA Centre for Investment)، يوم الأربعاء الموافق 11 نوفمبر 2026 في مملكة البحرين، تحت شعار «متجذر في الحوار.. وننمو نحو مستقبل مرن».

وجاءت مشاركة الأمين ضمن الجلسة الافتتاحية للحوار، إلى جانب ممثلين عن منظمة «الفاو» وعدد من الشخصيات والخبراء المعنيين بقطاع الغذاء والزراعة، حيث سلط الضوء على تجربة مملكة البحرين في تعزيز أمنها الغذائي، والدور المحوري للقطاع الخاص في ضمان استقرار الأسواق واستمرارية تدفق السلع الغذائية، وأهمية تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المرتبطة بسلاسل الإمداد.

وأكد الأمين أن الأمن الغذائي لم يعد يقتصر على ضمان توافر السلع الأساسية، بل أصبح يرتبط ببناء منظومة اقتصادية ولوجستية متكاملة، تتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للأزمات والتقلبات العالمية، مشيراً إلى أن تجربة البحرين تقوم على تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز العلاقات مع الموردين والأسواق الدولية، ورفع كفاءة عمليات الاستيراد والتوزيع، إلى جانب دعم المخزون الاستراتيجي والمحافظة على استقرار الأسواق.

وأوضح أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص شكلت ركيزة أساسية في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة التحديات الاستثنائية وضمان استمرارية الإمدادات الغذائية، لافتاً إلى أن القطاع الخاص لا يقتصر دوره على عمليات الاستيراد والتوزيع، بل يمتد إلى إدارة المخزون والاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية، بما يعزز جاهزية السوق وقدرته على التعامل مع المتغيرات.

وشدد الأمين على أهمية توفير بيئة تنظيمية واستثمارية محفزة، تقوم على التنسيق المستمر بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، بما يتيح تطوير حلول عملية ومستدامة لتعزيز الأمن الغذائي، ويدعم قدرة المؤسسات العاملة في القطاع على النمو والتوسع والاستثمار في مجالات التخزين والنقل والتصنيع الغذائي.

وعلى الصعيد الخليجي، دعا الأمين إلى تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون في منظومة الأمن الغذائي، من خلال تطوير شبكات النقل والموانئ والمناطق اللوجستية، وتنويع مسارات الإمداد، ودراسة فرص إنشاء مناطق تخزين استراتيجية مشتركة، بما يسهم في رفع جاهزية دول المنطقة لمواجهة اضطرابات التجارة العالمية، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في تدفق السلع والمنتجات الغذائية.

وفي سياق متصل، أشار إلى أهمية تبني نهج اقتصادي واستثماري مستدام في تطوير الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي، يراعي الجدوى التجارية وكفاءة استخدام الموارد المائية والطبيعية، مع التوسع في توظيف التقنيات الحديثة والابتكار في الإنتاج والتصنيع الغذائي، وتشجيع الحلول المرتبطة بالاقتصاد الدائري والحد من الهدر الغذائي.

ولفت إلى ما تمتلكه مملكة البحرين من مقومات تؤهلها لتعزيز مكانتها كمحور تجاري ولوجستي إقليمي للمنتجات الغذائية، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتطورة وخبرات مؤسسات القطاع الخاص، بما يدعم انسيابية حركة السلع ويعزز الترابط التجاري بين أسواق المنطقة.

واختتم الأمين مؤكدا أن بناء منظومة غذائية أكثر مرونة واستدامة يتطلب الانتقال من الاستجابة للتحديات الآنية إلى التخطيط الاستباقي، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات وتطوير الشراكات الاستثمارية، مشدداً على أن الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة تستدعي تكامل الجهود الوطنية والإقليمية لضمان استدامة الإمدادات وحماية مصالح المستهلكين والأجيال المقبلة.

